

Distr.  
GENERAL

A/48/300  
S/26262  
6 August 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN



مجلس الأمن

السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت\*

نزاع السلاح العام والكامل

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم، رفق هذا، نص بيان صادر في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ عن حكومة الاتحاد  
الروسي حول مسألة الأسلحة النووية في أوكرانيا (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق  
الجمعية العامة في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. فورنتسوف

## مرفق

### بيان من حكومة الاتحاد الروسي

اتخذت كييف في الآونة الأخيرة عددا من الخطوات الرامية إلى السيطرة على الأسلحة النووية التي توجد فوق أراضي أوكرانيا. ففي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ أقر البرلمان الأوكراني وثيقة بعنوان "التوجهات الأساسية لسياسة أوكرانيا الخارجية" وفيها تعلن أوكرانيا نفسها دولة حائزة للأسلحة النووية. وقد ساندت ما قام به البرلمان تصريحات صدرت عقب ذلك عن القيادة الأوكرانية. كذلك اتخذت وزارة الدفاع الأوكرانية قرارا بإدماج الوحدات التي تقوم على حفظ الذخائر النووية واستغلالها، في ملاك الجيش الثالث والأربعين الصاروخي الذي يتبع لهذه الوزارة. ويتحقق بذلك إخضاع الأسلحة النووية للسيطرة الأوكرانية المباشرة.

وفي هذا الصدد ترى حكومة الاتحاد الروسي وجوب إعلان ما يلي:

إن هذا النهج الذي تنتهجه كييف والذي يشير القلق في العالم إنما يؤدي إلى نتائج شديدة الخطورة تترتب على الاستقرار والأمن الدوليين وعلى جملة العلاقات الدولية كلها.

فأوكرانيا إذ تعلن نفسها دولة حائزة للأسلحة النووية إنما تنتهك الالتزامات الدولية التي تعهدت بها فيما يتعلق بمركزها كدولة لا نووية وهي بذلك تتحدى النظام القانوني الدولي وتبذر بذور الفوضى القانونية في العلاقات الدولية.

وتنتهك كييف بصورة مباشرة عددا من الاتفاقات المبرمة في إطار رابطة الدول المستقلة ولا سيما القرار الذي اتخذته رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ والقاضي بأن الاتحاد الروسي وحده بين الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي هو الذي يمتلك الأسلحة النووية.

كذلك تنتهك أوكرانيا بروتوكول ليشبونة للمعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والذي تعهدت أوكرانيا فيه بالانضمام في أقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة لا نووية. وقد تضمن البيان الخطي الذي أصدره الجانب الأوكراني عند التوقيع على البروتوكول المذكور أن "حق وعبء حيازة الأسلحة النووية التي كانت لدى الاتحاد السوفياتي السابق إنما يعود الآن وبموافقة صريحة مباشرة من أوكرانيا وجميع الدول الأخرى التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق، إلى الاتحاد الروسي وحده.

كذلك لا يتمشى موقف كييف مع الالتزامات الأوكرانية المتعلقة بانسحاب الأسلحة النووية من أراضيها بهدف تفكيكها وتدميرها قبل نهاية عام ١٩٩٤.

إن هذا كله يقوض النظام القائم لعدم انتشار الأسلحة النووية وهو النظام الذي وضعته معاهدة عام ١٩٦٨، هذه المعاهدة التي سيقترن مصيرها في مؤتمر عام ١٩٩٥ المقبل والتي تتعرض الآن للخطر. فقد أنشئت سابقة خطيرة يمكن أن تستغلها البلدان التي تقف حاليا على عتبة حيازة الأسلحة النووية.

كما أن هذا ينسف نتائج جهود بذلها المجتمع الدولي مطولا للتوصل إلى نزع السلاح النووي وبالدرجة الأولى تلك المتجسدة في المعاهدتين الأولى والثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

ونظرا لأن أوكرانيا لا تمتلك ما يلزم من قاعدة مادية تقنية وتكنولوجية فإن سيطرتها على الأسلحة النووية ستؤدي إلى زيادة كبرى في المخاطر التي يواجهها الأمن النووي والبيئي، الأمر الذي تقع المسؤولية الكاملة عنه على عاتق أوكرانيا دون أدنى شك.

إن الاتحاد الروسي، وهو الدولة الوحيدة الخلف للاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بحيازة الأسلحة النووية وهو الوديع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكنه أن يعترف بقانونية أية ادعاءات أو أعمال تتعارض مع الاتفاقات الدولية المتصلة بالمحافظة على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وبتعزيز هذا النظام. واننا ندعو أوكرانيا إلى اتخاذ كل التدابير الرامية إلى ضمان الامتثال الكامل لمركزها اللانووي الذي حددته الاتفاقات الدولية، وإلى إعادة النظر في القرارات المذكورة الصادرة عن برلمان أوكرانيا وعن وزارة الدفاع الأوكرانية والمتصلة بالسيطرة على الأسلحة النووية.

ويعرب الاتحاد الروسي في الوقت نفسه عن استعداده لمتابعة التعاون مع أوكرانيا فيما يتصل بضمان الأمن النووي والبيئي للأسلحة النووية على أساس الأحكام الواردة في الرسالة التي وجهها رئيس الاتحاد الروسي ب. ن. يلتسين إلى رئيس أوكرانيا بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

-----